المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: المشرع الامريكي في العراق "سقوط نظرية اسقاط الدول المسار والتحديات"
اسم الكاتب: م.د. عزيز جبر شيال
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1929
تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 17:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المشروع الأمريكي في العراق
سقوط نظرية إسقاط الدول[*] "المسار والتحديات"

المدرس الدكتور
عزيز جبر شيال[**]

المقدمة

يتلخص المشروع الأمريكي في العراق بتحويل العراق الى نموذج للمنطقة: حكومة ديمقراطية علمانية وذات توجه نحو السوق الحرة، متعاطفة مع المصالح الأمريكية، وليست معادية صراحة لأسرائيل، وربما مكانا ممكنا لقواعد أمريكية طويلة الأجل[١].

ولأجل تنفيذ هذا المشروع قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتنظيم حملة أعلامية وسياسية واسعة النطاق متذرعة بأن العراق يهدد أمن المنطقة وربما العالم من خلال الترويج لمعلومات تفيد بأمتلاك العراق لأسلحة تدمير شامل على وشك أن يستخدمها ضد أهداف في المنطقة وخارجها، وقد كان الهدف من الحملة أيجاد تحالف دولي مساند يسهل عملية أسقاط الدولة العراقية والتي أطلق عليها فيما بعد عملية (تحرير العراق)، ولما لم تتمكن من أيجاد مثل هكذا تحالف أتخذت الدوائر السياسية والعسكرية الأمريكية قرارها بغزو العراق دون الألتفات الى المعارضة الدولية المعلنة من قبل دول مهمة في النظام الدولي ، وأخذت الحشود العسكرية تتوجه الى المنطقة وخارجها وعلى الأخص في القواعد الجوية المنتشرة في العالم وبدأت عملية الغزو في ١٩/آذار (مارس) /٢٠٠٣ واحتلت العاصمة بغداد في ٩نيسان (أبريل)/٢٠٠٥.

أن مرور ثلاث سنوات على الغزو الأمريكي للعراق وضعت المشروع الأمريكي أمام العديد من التساؤلات وفي المقدمة منها كيف سار المشروع الأمريكي وماهي أبرز تحدياته؟

ولأجل الأجابةعن هذا التساؤل سنحاول الأجابة عن الأسئلة الآتية:

(*)هذا العنوان أستوحي من محاضرة للأستاذ البرت شتاهل من جامعة زيوريخ في الندوة الدولية الخامسة عشرة في طهران بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١.

(**) مدرس كلية العلوم السياسية –الجامعة المستنصرية

(١) قارن مع مركز الدراسات الستراتيجية والدولية-واشنطن-المضامين الجيوستراتيجية للحرب ضد الأرهاب-ترجمة ابراهيم عبد الرازق. ٢٠٠٢

١. ماهي طبيعة الأداء العسكري والسياسي الأمريكي بعد أحتلال العراق وماهي الأستراتيجية المعتمدة؟
٢. ماهي التحديات التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية لتحويل العراق الى دولة عصرية بعد أن اسقطت النظام السياسي وفككت مقومات الدولة العراقية؟
٣. ماهو مستقبل المصالح الأمريكية في العراق؟

أن الأجابة عن هذه الأسئلة ستأتي بشكل مترابط ومتداخل من خلال الفقرات الآتية وبالأستناد الى نظرية ((اسقاط الدول)):

الأداء العسكري والسياسي

لقد كشفت الحرب على العراق تناقضا ظاهريا مهما على صعيد الأداء العسكري والسياسي، اذ برهنت الولايات المتحدة بمالايقبل مجالا للشك بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الأقوى في العالم في الجانب العسكري حيث تمكنت من غزو العراق والأطاحة بنظامه السياسي خلال أيام قليلة، وبذلك أعطت الأنطباع للعالم بأنها قادرة على تغيير الخارطة السياسية لأي بلد بغض النظر عما اذا كان هذا الفعل يتسق مع القانون الدولي وروح العصر أم لا ولكنها كشفت في الوقت نفسه عن العجز في مواجهة حرب عصابات طويلة ، ويمكن توضيح هذه الفرضية من خلال مايأتي:

١. أن رسم العمليات الخارجية مثل عملية (تحرير العراق) ناجح في أحراز النصر على الجيوش النظامية مهما كان عددها أو تسليحها والذي يمكن أن نطلق عليه تسمية ستراتيجية (اسقاط الدول) ((FAILED STATES DOCTRINE)) وهو مايسمى أيضا مبدأ رامسفيلد ((RUMSFELD)) كجزء من مفهوم الحرب الحديثة، والذي يتلخص بالقيام بتنفيذ حملات جوية وصاروخية مكثفة لاتتيح للخصم التقاط الأنفاس وتمنعه من الأستفادة من خطوط الأمداد والحصول على التسهيلات اللوجستية بضرب المفاصل الحيوية للأقتصاد والذي يتبعه أويترافق معه استخدام قوات محمولة جوا بأستخدام المروحيات للنقل والقتال وعلى شكل قفزات متتابعة وسريعة[1].
٢. أن نظرية الحرب الحديثة وفقا لمبدأ رامسفيلد لم تتمكن من استيعاب سيناريوهات حرب العصابات طويلة الأمد كما يحدث في العراق مما يدل على عجز التخطيط العسكري عن أيجاد الحلول لمثل هذه التداعيات، اذ ان

---

[1] Dr, Albert Stahel : The War in Iraq Creating a Failed *Failed* State Research at 15th International Conference New and Old Wars Organized Violence in a Globalization Era , Stanford University Press , 1999 .

أعتمدت على نظرية تكتيكية تسمى الصدمة والترويع ((SHOCK & HOCK)) والتي اصابت العراقيين في بادئ الأمر بحالة من الذهول سرعان ماأنتهى تأثيرها بعد شهرين أو ثلاثة في أقصى تقدير أذ بدأت عمليات مقاومة المحتل تتصاعد مما أفقد القوات الغازية توازنها فراحت تضرب الناس عشوائيا مما جعلها تكسب اعداء يتزايدون يوميا[٣].

٣. أن عملية (تحرير العراق) تتضمن في جزء مهم منها مايسمى مكافحة الأرهاب، ويبدو أن التخطيط الأمريكي قد صمم لجعل العراق ساحة الحرب الرئيسة لهذا العمل لذا فأن عملية الغزو رافقها فتح الحدود العراقية لأشهر عديدة مما ادى الى تدفق الأرهابيين بأعداد كبيرة مستغلين حالة غياب المراقبة على الحدود، فضلا عن أن المحيط الأقليمي المعادي لأمريكا وجد ضالته في الفرصة التي أتاحها الأمريكان لمقاتلتهم بطريقة تجنبهم خوض القتال بجيوش نظامية معروفة النتائج مما يؤدي الى اسقاط دول أخرى تعتبرها امريكا أرهابية أو داعمة للأرهاب مثل سوريا وأيران وربما السعودية التي ينظر اليها على أنها تحتضن وتدعم الأرهابيين صراحة أوضمنا بسبب اعتناق اغلب هؤلاء للمذهب الوهابي ولاسيما اولئك الذين نفذوا اعتداء الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في الولايات المتحدة ، وقد وجد الأرهابيون من التيار التكفيري أسنادا من عصابات الجريمة المنظمة، مما أدى الى ازهاق العديد من الأرواح بلا مبرر وبطريقة مقززة، أن ضحايا العراقيين في الأرواح والممتلكات فاقت عشرات المرات الخسائر التي منيت بها القوات الأمريكية مما يدل على عجز واضح في المواجهة وخطأ فادح في التخطيط، حيث أن هذا العجز يتمثل في عدم قدرة القادة العسكريين والأدارة عن التنبؤ بمثل هذه الأمور الأمر الذي حدا ببعض الكتاب والمحللين الأستراتيجيين الى القول بأن الأمريكان قد تواطأوا مع الأرهاب وربما عصابات الجريمة المنظمة لتحقيق هدفين بأن واحد الأول تشويه صورة المقاومة الوطنية الشريفة والثاني أبقاء حالة عدم الأستقرار والفوضى لتحقيق

---

(٣) للمزيد من التفصيلات انظر:
علي عليوة ((مذابح الفلوجة منتج ديمقراطي امريكي جاهز للتصدير للبلدان العربية)) شبكة المعلومات العربية (محيط) ٢٠٠٤/٥/٤، ٢٠٠٤/٥/٥ جريدة الحياة اللندنية ٢٠٠٤/٧/٣، جريدة الأسبوع ٢٠٠٤/٧/٢٨

مغانم اضافية لأطراف أخرى يهمها أن يبقى الحال سيئا لأطول فترة ممكنة مما يلقي اللوم على أية حكومة قادمة سواء أكانت منتخبة أو معينة[٤].

٤. أن غزو العراق لم يجلب الأستقرار في أقل تقدير كما روجت أمريكا لذا فانه على الرغم من أن لا أحدا يرغب بعودة صدام حسين لكن الموقف اليوم ليس بأفضل مما كان حيث تشير المعلومات الى أن أكثر من ١٠٠٠٠٠ عراقي مدني سقطوا ضحايا منذ أندلاع الحرب في ٢٠٠٥/٣/١٩ لذا لايمكن أن يقال بأن نظرية اسقاط الدول قد نجحت اذا ماوضعنا بعين الأعتبار أن مبررات هذه النظرية لازالت موضع جدل وعدم أتفاق حول مشروعية التدخل الأمريكي وغزو العراق.

لقد طرح الأمريكان موضوع التهديد العراقي لأمن المنطقة كمبرر اساسي للغزو وراحوا يقولون بأن المنطقة ستعيش في أمان بزوال النظام العراقي، ان هذا الطرح فيه جانب من الصحة من الناحية النظرية وعلى ضوء السياسة الخاطئة التي كان يتبعها النظام السابق في علاقاته الأقليمية وما تمخض عن غزو الكويت بيد أن الأمر لايمكن قبوله بهذه السهولة اذ تصاعدت أعمال الأرهاب في السعودية والكويت وقطر واليمن واصبحت سوريا مصدرا رئيسيا للأرهاب الموجه نحو العراق حسب الأعترافات التي تبثها قناة العراقية الفضائية بشكل يومي تقريبا وبالساعة ٢١٠٠ حسب التوقيت المحلي لمدينة بغداد، مما يرشح هذه الدول لأن تكون أهدافا مقبلة لمخططات المحافظين الجدد في الأدارة الأمريكية، وهنا لابد من الأشارة الى ان تهديد العراق لأمن المنطقة قبل الغزو ضربا من ضروب الخيال حيث أن أكثر من ثلث القوة العسكرية قد دمرت في عام ١٩٩١ وتآكل الثلثين الآخرين بعد ذلك التاريخ بسبب تقادم الزمن وأجراءات المقاطعة العسكرية والأقتصادية، ومع ذلك رسمت الولايات المتحدة سيناريوهات وهمية للخطر العراقي أدى في نهاية المطاف الى غزو العراق وأسقاط الدولة مما ادى الى ظهور التهديد الجدي في المنطقة نتيجة لتزايد اعمال الأرهاب وبالأخص في الأراضي السعودية والتي تهدد بالأنتشار في باقي دول المنطقة ولعل ماحدث من عمل ارهابي في مصر ربما يكون مقدمة لأعمال أخرى تطال المدنيين من الأجانب والمواطنين على حد سواء، لقد زاد تهديد أمن دول المنطقة بعد غزو العراق حيث أصبح العراق تربة خصبة للأرهاب والميليشيات المسلحة الباحثة عن دور خارج الأستحقاق، والجريمة المنظمة وربما تكاثرها وتوالدها.

ومن خلال ماتقدم يتضح بان الثلاث سنوات قد أكدت أحداثها بما لايقبل الشك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد فشلت بشكل واضح في تبنيها لنظرية اسقاط الدول ال

---

(٤) تقرير الميجور جنرال (انطونيو تاجوبا) الذي تلاه اثناء الأستجواب امام الكونجرس نقلا عن شبكة المعلومات العربية بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٥ ملف بعنوان تعذيب العراقيين

ان التهديد الذي غزت العراق لتمنعه لم يكن سوى كذبة كبرى فالتهديد لأمن دول المنطقة قد زاد، كما أن القوات الأمريكية وضعت نفسها في مأزق التصدي لحرب العصابات والجريمة المنظمة وهي غير قادرة على الخلاص منه لكونها أخطأت ستراتيجيا، لذا لابد أن تكون المعالجة جذرية وهذا مالم ترد الأدارة الأمريكية الأعتراف به، أن تبني استراتيجية اسقاط الدول في عالم يشهد تغييرات كبيرة نجم عنها تعقيدات جديدة أفرزتها نهاية الحرب الباردة والتي يقع في المقدمة منها ظهور مصالح ذات طابع عسكري-أقتصادي-سياسي يؤثر بشكل كبير على الأداء العسكري للقوات الأمريكية وربما تكون الأستراتيجية المعتمدة لم تأخذ بعين الأعتبار مصالح أطراف يهمها أن تبقى حالة عدم الأستقرار سائدة أذ أن الحلفاء المحليين والأقليميين والدوليين لكل منهم أجندته الخاصة في التعامل مع الوضع العراقي ربما يكون لبعضهم مصلحة في عدم استقرار العراق، ومن امثلة هؤلاء المقاولين العسكريين الخاصين، الميليشيات المحلية والأقليمية، شركات تجنيد المرتزقة، شركات الحماية الخاصة للمسؤولين، وبعض الدول ذات التواجد العسكري الرمزي، الشركات المتعددة الجنسيات المهتمة بالأمداد اللوجستي أمثال شركة هاليبرتن وغيرها، كل هذه الأطراف ترى أن مصلحتها تتحقق بأذكاء نار الصراع وأبقاء الوضع متوترا، وربما السعي الى ديمومة حالة عدم الأستقرار.

أن نظرية اسقاط الدول تبنى في المقام الأول على اساس الأستجابة لتهديدات واقعة أومحتملة ، وما الحرب على الأرهاب الا التطبيق العملي لهذه النظرية وكذلك احتلال العراق، وقد أتضح مما ذكرناه آنفا أن الأداء العسكري الأمريكي فشل فشلا ذريعا على المستويين الأستراتيجي (السوقي) والتكتيكي (العملياتي) في أحراز النصر الناجز في حرب وظفت فيها أمريكا أمكانات مادية وتكنلوجية هائلة.

أما على المستوى السياسي ووفقا لنظرية أسقاط الدول لابد من التأكيد أبتداء أن هذه النظرية التي بدأتها أمريكا في البلقان ثم في أفغانستان وأخيرا في العراق لم يكن لها أن تحقق النجاح الذي تحقق مالم تكن تلك الدول المنوي اسقاطها آيلة للسقوط، أن المؤشرات الآتية التي يؤكد عليها علماء السياسة تشير الى ان الدولة تصبح مرشحة للسقوط:

١. توتر وصراع عميق وخطر ونزاع متعدد الأطراف داخليا
٢. عنف طويل الأمد يطبع العلاقات العامة
٣. الخوف من الآخر بسبب (الدين، العرق، اللغة)
٤. عدم تجانس بين اطياف المجتمع
٥. انعدام السيطرة على الحدود
٦. أدعاء الشرعية بدون أي سند حقيقي

٧. أرتفاع نسبة الجريمة
٨. انخفاض الأداء السياسي (الأفتقار للحنكة السياسية)
٩. فشل المؤسسات
١٠. أنحطاط أو تدمير البنية التحتية
١١. ازدياد الفرص الأقتصادية أمام الموسرين في الحصول على المنافع الأقتصادية.
١٢. أستشراء الفساد في مؤسسات الدولة
١٣. نقص الغذاء وأنتشار الجوع
١٤. تناقص الشرعية السياسية

أن هذه الخواص التي تطبع الدول الآيلة للسقوط بطابعها أما أن تأتي بشكل تدهور تأريخي مطرد أو تغيير مفاجئ على كافة الصعد. وأذا كان هذا هو حال العراق قبل غزوه، فأن الولايات المتحدة بأدائها السياسي أنما تضاعف خواص الفشل حيث سقطت الدولة وازداد الأمر سوءا بعد ٢٠٠٣/٤/٩ هذا من جهة ومن جهة أخرى فان اسقاط الدولة ينبغي أن يتبع الفعل العسكري عمل سياسي يتمثل في بناء الدولة من جديد من خلال أيجاد شكل ما من حكومة عراقية تعددية تستطيع أن تشق طريقها عبر سنوات من المصاعب السياسية والأقتصادية دون دعم عسكري أمريكي مباشر ويحدد أنتوني كوردسمان من بين تسعة أخطاء ستراتيجية الأخطاء الآتية في الجانب السياسي[٥].

١. التخطيط لحرب أدت الى اسقاط السلطة دون اية خطة ذات معنى لعمليات تهدف الى تحقيق الأستقرار والى بناء دولة (لقد سمحنا لفوضى سياسية وأقتصادية أن تحل ونحن نتقدم وفي أعقاب سقوط صدام مباشرة)
٢. أفتراض أن الحكم العام في صورة سلطة التحالف المؤقتة يمكن أن يحكم العراق ويخطط مستقبله بدلا من العراقيين
٣. التركيز كثيرا على أجراء أنتخابات عامة وصياغة دستور دون التركيز بدرجة مماثلة على حكم فعال على الأصعدة الوطنية والمناطقية والمحلية
٤. عدم القيام بمحاولة جادة لخلق قوات عسكرية وأمنية وشرطة عراقية تستطيع الوقوف بذاتها في التصدي لمقاومة تزداد نموا وأرهابا وخروجا على القانون

---

(٥) انتوني كوردسمان ((نحو استراتيجية امريكية فعالة في العراق)) مجلة المستقبل العربي العدد ٣١٣ آذار (مارس) ٢٠٠٥ ص ٣٤-٣٦

٥. وضع خطة (مساعدة أقتصادية طويلة الأجل مثيرة للسخرية وتفتقر الى فهم ذي مغزى اومسح للمشكلات الأقتصادية التي يواجهها العراق وفهم لأحتياجات العراقيين وتوقعاتهم ، وتفتقر الى الموهبة لدى الحكومة الأمريكية أو لدى جماعات المقاولين (المتعاقدين) لتنفيذ مثل هذه الخطة أو تطوير نوع الخطط والبرامج التي تركز على متطلبات الأجلين القصير والمتوسط التي يحتاج اليها العراق فعلا)[٦]. أذ أن الدولارات المنوي تقديمها للعراق تساوي١٨ /٤ مليار دولار من معونة السنة المالية ٢٠٠٤ لم يصرف منها سوى ٢/٥ مليار دولار لم يكن للعراقيين دور او معرفة في صرفها والاوجه التي ذهبت اليها[٧].

أن هذه الأخطاء تؤثر في أعاقة بناء الدولة أذ أن عملية البناء تتطلب أتباع اجراءات تهدف الى تنمية الأدراك المشترك لدى العراقيين بأهمية الأنتماء الى الشعب العراقي بكافة طوائفه من اجل العيش المشترك والرغبة في العيش معا، على الرغم من الأختلافات مما يتطلب العمل على اشاعة التسامح والأنتصار على عدم الثقة والتخلي عن العداوات المبنية على اسس اجتماعية-ثقافية ربما كانت جذرية وممتدة في الزمن، هذا من جانب ومن جانب آخر فأن بناء الدولة لابد أن يرتكز الى نشاط بنّاء يهدف الى تحديد اولويات لما ينبغي أن يبنى، وهذا الأمر مبني برمته على نشاط أبداعي يربط بين المتطلبات الآنية والمستقبلية وهذا يعني من ناحية ثانية أن تستوعب خطة بناء الدولة أبعادا ثلاثة هي الزمن والحاجة والهدف وهي المعايير التي على ضوئها يجري تقييم العملية، واذا امعنا النظر في الوضع العراقي فأننا سنجد أن الغزو الأمريكي أدّى الى أدخال تغييرات هيكلية في الدولة العراقية مثلت بمجموعها عوامل عرقلة لبناء الدولة ، حيث أن مقارنة بسيطة للمعايير التي ذكرناها آنفا بخصوص تدحرج الدول نحو السقوط ستجدها قد ظهرت قبل الغزو مما يعني أن المشروع الأمريكي أضاف فشلا الى فشل سابق أذ ظهرت عوامل فشل أكثر حدة مثل التوجهات العنفية الحادة والدائمة، ونقص السيطرة على الحدود وزيادة نسبة الجريمة، وخراب البنية التحتية، واستشراء الفساد الأداري بشكل لم يسبق له مثيل، مما يؤشر ظاهرة هامة تتمثل في أن الولايات المتحدة وحليفتها حكومة العراق يتحركان خارج الزمن ولايعرفان ماهي الأحتياجات الحقيقية للشعب العراقي، فقد تم حصر الموضوع بالملف الأمني وكأنهم ليسوا هم السبب في تدهوره، كما كان النظام

---

[٦] نفس المصدر ص ٣٥

[٧] **Robert Rotberg, Failed State, Collapsed State, Weak States: Indicators in Failure and State Weakness in a time of Terror, Brookings Institution Press 2003 pp1-25**

السابق يستخدم الحصار الجائر شماعة لتعليق الأخطاء والجرائم التي يرتكبها بحق الشعب العراقي ، وهذا بطبيعة الحال يؤدي الى حجب الرؤية المستقبلية أن لم يمنعها أصلا[٨]. فالحكومة العراقية الحالية بعيدة بعض الشئ عن الديمقراطية اذ اننا نلاحظ انها تطبق آليات تريد بها أرضاء الآخرين الذين يناضلون من أجل أمتلاك السلطة في دولة غير متكاملة أمثال القوى السياسية والطائفية والعشائرية والدينية ، ومما يؤكد ذلك الطريقة التي تم بها أختيار رئاسة الجمهورية والجمعية الوطنية والوزارة ، والتي حظيت بمباركة ودعم الأمريكان الذين استنكروا أجراء انتخابات في لبنان في ظل الوجود السوري !

أن بناء الدولة يتطلب (اقناع العراقيين بأنهم منخرطون في مهمة بناء دولة ذات سيادة ومستقلة، حتى يزال شكهم فيما يتعلق بولاء قوات الأمن والأحزاب السياسية والمواطنين العاديين، ومن نواح كثيرة فأن الوظيفة التي يتعين على الولايات المتحدة الآن أن تؤديها هي وظيفة لا يشكرها عليها احد، وهي تنطوي على توقعات شعب اصبح الى حد كبير معاد للولايات المتحدة وعلى تشجيع واستقلال المؤسسات العراقية التي ستتوقف صدقيتها على الأبتعاد بنفسها عن الولايات المتحدة، أن ماهو مطلوب الآن هو فض اشتباك مزدوج: فض اشتباك أمريكي تدريجي سياسي وعسكري من العراق، ولا يقل عن هذا أهمية فض اشتباك عراقي سياسي واضح من الولايات المتحدة ، فيتعين أن تعرف الدولة العراقية الجديدة نفسها بأنها على الأقل جزئيا في تعارض مع كثير من مواطنيها أنفسهم))[٩].

ان الأوضاع الحالية التي يمر بها العراق وضخامة المصالح الأجنبية التي افرزها واقع الاحتلال وما سينتج عنه من علاقات اقتصادية تتمثل بمصالح نفطية وتجارية ومالية كبيرة تستند إلى وجود عسكري ودور أمني ونفوذ عوامل ضاغطة على عملية اتخاذ القرارات الأمر الذي قد يشكل عقبة أمام انتقال حقيقي للديمقراطية إذ ستكون القوى الخارجية إذا ما تعارضت السلطة الحاكمة أو التي سيفرزها النظام الديمقراطي الجديد مع بعض المصالح غير المشروعة أو احتمال تعارض التوجهات الوطنية مع استراتيجيات الهيمنة التي تفضل التعامل مع نظام حكم تابع بشكل كامل وبما يتيح لتلك الستراتيجيات السيطرة على الموارد الطبيعية والتجارية ومتطلبات إعادة الأعمار وبناء جيش جديد وتسليحه من مصادر تابعة، ولهذا ربما لن تكون إدارة الاحتلال متحمسة بشكل عام للديمقراطية إذا لم تكن ضدها إذا تعذر إفراغ الديمقراطية من توجهاتها

---

(٨) انتوني كوردسمان مصدر سبق ذكره ص٣٦

(٩) نفس المصدر وللمزيد من التفصيلات انظر صحيفتا واشنطن بوست ولوس انجلس تايمز في عددهما الصادرين بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٥ وصحيفة ليبراسيون الفرنسية في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٣١ حيث توقعت حدوث مثل هذه التصرفات من قبل الأدارة الأمريكية .

الوطنية وحيث لا يوجد طلب شعبي فعال على الديمقراطية أو حركة وطنية ديمقراطية يحتمل ان توازن ضغط المصالح الأجنبية أو يحتمل ان تصل إلى الرأي العام الخارجي وتكسبه ضد تصرفات حكومته في المستقبل، فان النفوذ الأجنبي صاحب المصلحة المحلية سوف يظل عامل إعاقة للديمقراطية[١٠].

أن الولايات المتحدة لم تسع الى تحديث المجتمع العراقي الذي يعاني من مشاكل متراكمة وهذا يدعونا الى توضيح بعض التحديات التي تعرقل قيام دولة ديمقراطية في العراق ربما تكون الولايات المتحدة قد أغفلتها اذا ماأحسنا الظن بأمريكا أو ساهمت في اذكائها اذا مانظرنا الى الأمر نظرة متجردة ، فلقد ولدت سنوات الحرمان التي امتدت لأربعة عقود تقريبا إلى ظهور حالة في المجتمع العراقي جعلت من الفرد مبالا لأحد أمرين، اما لا مبالاة مطلقة بما يجري، أو اعتماد حوار العنف فالذين تعرضوا لقسوة وبطش النظام السابق نرى قسما كبيرا منهم يتبرم من أية مناقشة لا تلائم أفكاره ومعتقداته وينطلق من مسلمات يعتقد انها صحيحة لا بل اكثر من ذلك يطالب البعض بإجراء تصفيات للمواطنين الذين عملوا مع النظام السابق وقد بدأت تطبيقات هذا الأمر في حرمان شريحة كبيرة من المجتمع من مصادر رزقهم لا بسبب ما اقترفوه من جرائم بحق الشعب والوطن وانما بسبب جهودهم في هذا المرفق أو ذاك أو في هذه المؤسسة أو تلك في حين لا يختلف الجميع على حقيقة ساطعة وهي ان قسما كبيرا من هؤلاء الناس هم مواطنون صالحون لم يكونوا راضين عن سلوكية النظام ولكن لم تتح لهم الفرصة لمغادرة الوطن لأسباب تتعلق بشدة المراقبة عليهم أو لمسؤوليتهم عن عوائل ذويهم من المعدومين أو المعتقلين ناهيك عن ان هؤلاء يمارسون المعارضة من داخل النظام ويسقطون هيبته ويثقفون الناس لمعارضة النظام وعدم ممارسة ما يريده من تفرقة بين مختلف الطوائف والمذاهب والأعراق.

ان هذه الحالة من العلاقات الاجتماعية والتأثيرات السلوكية ربما تمثل عائقا جديا أمام قيام ديمقراطية حقيقية تقوم على أساس المصالحة وطي صفحة الماضي من خلال الاحتكام إلى القضاء العادل والنزيه عبر محاكمات علنية تتبع فيها إجراءات وأصول المحاكم العادلة بعيدا عن روح الثار والانتقام غير المشروعين... وكما أشرنا سابقا فان مجتمعنا تنقصه الخبرة وقليل التجربة بالممارسة السياسية المعاصرة إذ لا يزال قسم كبير من مؤسساتنا المدنية (أحزاب، حركات، نقابات جمعيات...الخ) يعتمد في تركيبته على مؤسسات وقيم قديمة ترجع إلى ما قبل السياسة الحديثة من أسرة وعائلة وعشيرة وطائفة ... الخ اما الخبرة السياسية الحديثة أي العمل في إطار تضامن وطني يجمع الأفراد من وراء انتماءاتهم وارتباطاتهم الأهلية الخاصة فلا تزال ضعيفة كما وان الخبرة التي تراكمت في الحقبة التي سبقت انقلاب ١٩٦٨ لم تنتقل بسهولة وأحيانا لم

---

[١٠] Albert Stahel op.cit

تنتقل بتاتا إلى الأجيال الجديدة وتعرضت إلى انقطاع كبير لعدم الاستقرار السياسي وغياب التفاعل بين النخب السياسية وتصفية بعضها لأرث البعض الآخر كل ذلك ساهم ولا يزال يساهم في هذا الانقطاع في انتقال الخبرة وبالتالي في تراكم تجربة سياسية بما تشتمل عليه من ممارسات نموذجية وتقاليد وتقنيات وقيادات وأصول معروفة ومتبعة، كما ان الانفجار السكاني الذي شهده العراق في السنوات الأخيرة أدى إلى وجود أكثرية شابة تمثل أغلبية اجتماعية من الشباب الذين يفتقرون إلى أي شكل من أشكال التأطير الاجتماعي والتربية المدنية بل والاندماج المجتمعي ولا يحظون بأي رأسمال رمزي وثقافي ذي قيمة وهم بعيدون عن الحماس للقيم والمفاهيم والمبادئ والمعايير التي لا يزال يتمسك بها جيل الآباء وربما لا نخطئ إذا ما قلنا الأجداد لان الآباء يعانون من المشكلة ذاتها فلقد عمل النظام السابق على ابعاد الفرد عن التفكير بأكثر من ذاته فهو مطارد للخدمة العسكرية أو محروم من القبول في كلية لم يتمكن من الحصول على مقعد فيها بسبب القوانين الاستثنائية والإضافات في المعدلات والدرجات التي لا علاقة للطالب بها أو ملاحق للجيش الشعبي أو النخوة أو جيش القدس أو الخروج لمسيرة أو التواجد في احتفال أو راكضا وراء لقمة عيش أو معقد نفسيا بسبب اضطراره للتملق لهذا الشخص أو ذاك أو يعاني من فقدان والده أو أحد إخوانه في حرب مجنونة أو في أحد معتقلات النظام أو اختفاء أحد ذويه، ان هذا الكم الهائل من الجمهور المفتقر للتأهيل الاجتماعي والتكوين السياسي والمدني أي الوطني ربما سيؤدي إلى تحويل هؤلاء الشباب إلى خزان واسع وهائل للحركات التي ترد على مطالب فورية أو غريزية عند الشباب سواء كانت ذات طبيعة مادية أو معنوية وذلك لضعف التفكير العام المؤدي إلى إنضاج قرارات وتفكير على المدى البعيد ومن هنا ربما يصبحون ضحايا سهلة للمجتمع الاستهلاكي الذي تغذيه الثقافات الوافدة وكذلك يصبحون ضحايا سهلة للنخب الحاكمة التي تستغل عطشهم ورغبتهم لتحقيق الذات من اجل تجنيدهم لقاء بعض المزايا أو تحقيق بعض الرغبات في الأجهزة والمؤسسات القمعية وتحويلهم إلى قاعدة يسهل التلاعب بها واستخدامها أداة للحكم والسيطرة وسيصبحون أيضا ضحايا سهلة لحركات التمرد التي تعدهم بخلاص قريب من آفة الشعور بالفراغ المادي والروحي بل بانعدام الوجود والحق في حياة فردية واجتماعية طبيعية.

وكما أوضحنا فيما سبق فان نظام الحكم السابق قد استغل هذه المسالة ايضا استغلال بحيث تكونت اليوم كتل كثيفة من الشباب المفرغين من أي قضية والمدفوعين نحو صراع مرير من اجل البقاء من دون أية رعاية فعلية أو شبكات امان لا يمكن ان تشغلهم أية قضية عامة، فهم مدفوعين للبحث عن إشباع حاجاتهم المباشرة والفطرية بالغريزة وحدها، وبعيدا عن أي معايير اجتماعية أو سياسية أو أخلاقية ولم تنفع

الهياكل والبنى التقليدية والأسرية والطائفية والعشائرية الموروثة من إملاء هذا الفراغ بحيث لم تنفع جميع النداءات التي صدرت من تلك الهياكل مثلا في الكف عن تخريب المنشآت العامة ودوائر الدولة، وربما سيكون الحال ذاته عندما ينخرط هؤلاء الشباب في الأحزاب السياسية التي تبحث عن زيادة عددية لأغراض المنافسة دون ان تلتفت إلى النواحي الأساسية في بناء الإنسان العراقي الجديد المتحرر من عقد الخوف والانتهازية والتملق للسلطة والتي حاول النظام السابق تكريسها في مدركات الشباب من خلال خلع الأخلاقية المجتمعية والوطنية وإحلال التبعية والولاء والاستزلام لأشخاص لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة.

ومن المعوقات الأخرى للديمقراطية موضوع الاستئثار بالموارد العامة باعتباره حقا مكتسبا للحاكم الأمر الذي أدى إلى ظهور نوع من الشعور بان موارد الدولة ما هي إلا ميراث خاص للفئة الحاكمة انتقل إليها من الجيل الذي سبقها، ولقد عمل النظام السابق على تكريس هذا الإدراك في أذهان الناس من خلال التصرف بالموارد على أساس ان ما يصرف لتسيير شؤون المجتمع ما هي إلا هبات ومكارم من الفئة الحاكمة، ان هذا الحال الذي استمر لفترة طويلة ترافق مع فساد إداري لم يشهد له تاريخ العراق مثيلا بحيث لا يمكن إنجاز أية معاملة بسيطة أو الحصول على خدمة عامة إلا لقاء رشوة بعضها غلف بحجة الحوافز أو الضرائب مما أدى إلى ان يتوهم السواد الأكبر من الشعب بان المنصب الإداري أو السياسي موضوع للاحتكار والاستئثار، وربما يكون هذا الإدراك قد عشعش في أذهان قسم من الناس بحيث يوهمهم باتخاذ سلوكيات تتنافى والمنهج الديمقراطي القائم على مبدأ السيادة الشعبية والذي نلاحظ اليوم إهماله من خلال الاعتماد على مبدأ الأمر الواقع كقاعدة للعمل السياسي في تسهيل ما يسمى بالسلطة الاستيلائية إذا جاز لنا التعبير ((والتي تتحقق بسبب الشوكة والقوة المادية والعسكرية المحصنة ومن دون السؤال أي سؤال عن رأي الأغلبية الاجتماعية أو الانشغال بقبولها أو رفضها، فهي سلطة الأمر الواقع ومن الصعب على سلطة الأمر الواقع ان تطور أي تفكير بالتعددية وان تفهم مضمون ومعنى التحولات الديمقراطية باعتبارها تجسيدا لإرادة الجميع))[١١]. ان الوقوع في هذا الخطأ ربما سيعود إلى إعادة إنتاج النظام التسلطي.

ماهو مستقبل المصالح الأمريكية ؟ :- لكي تطمئن الولايات المتحدة الى مستقبل مصالحها في العراق بعد الفشل الذريع الذي أكدته السنتين الماضيتين من الأداء السيئ في الجوانب العسكرية والأقتصادية والسياسية لابد من أعادة النظر في الأستراتيجية المستندة الى نظرية اسقاط الدولة حيث لابد أن تعمل على :-

---

(١١) المجموعة الدولية للأزمات ((ماذا بأمكان الولايات المتحدة أن تفعل في العراق)) مجلة المستقبل العربي شباط (فبراير) ٢٠٠٥ ص٢٥ ـ ٢٦

١. في الجانب العسكري :- لقد اثبتت نظرية اسقاط الدول فشلها في استيعاب أعمال المقاومة التي تتخذ من اسلوب حرب العصابات المبني على خفة الحركة والأسلحة وتنوع التكتيكات ، لذا لابد من العمل على[١٢]:-

- كسب دعم المواطنين لاعلى أبادة المقاومة أذ ان العمليات العسكرية التي نفذتها القوات الأمريكية أثبتت انها تزيد من أنصار المقاومة بفعل ما تخلفه من ضحايا أبرياء وممتلكات مدمرة، وأن كسب المواطن العراقي لن يتم بأظهار القوة وأستعراضها بشكل يستفز المشاعر، وأنما من خلال الأبتعاد تدريجيا عن المدن وتسليم الملف الأمني بالكامل ومن دون أي تدخل للقوات العراقية.
- اطلاق سراح السجناء الذين تجاوز عددهم ١٠٠٠٠ مواطن عراقي حسب الاحصائيات الامريكيه والكشف عن المختطفين قسرا فورا و تسليم ملفاتهم الى السلطات القضائية المختصة.
- اعادة نشر القوات الامريكيه ووضع جدول زمني واضح للانسحاب من العراق والتخلي عن فكرة اقامة قواعد عسكريه في العراق.
- الكف عن مداهمة المنازل وقطع الطرقات وازالة الحواجز والاسيجة الامنية في وسط العاصمة والمدن وفتح الشوارع الرئيسة القريبة من المنطقة الخضراء.
- الاعتذار للعراقيين عن اعمال العنف وانتهاكات حقوق الانسان.
- الاعتراف بان حل الجيش خطيئة كبرى وتعويض افراد الجيش السابق عما لحق بهم من اذى واعادة حقوقهم وعلى الاخص الرواتب واحالة الراغبين منهم الى التقاعد .
- تعويض الخسائر التي لحقت في ممتلكات المواطنين بسب الاعمال العسكرية في مختلف المدن العراقية.

٢ . في الجانب السياسي: على الولايات المتحدة بعد ان فشل ادائها السياسي بسبب التحديات التي واجهتها والتي تتلخص في:

- عدم شرعية التدخل الامريكي في العراق وعدم قدرتها على اقناع المجتمع الدولي بغزو العراق وذلك لكون الذرائع المقدمة اثبتت عدم صدقها وفي مقدمتها عدم القدرة على اثبات امتلاك لاسلحة الدمار الشامل.

---

(١٢) قارن مع تقرير مجموعة الأزمات-مصدر سبق ذكره

- عدم القدرة على استيعاب المقاومة العراقية وعدم النظر اليها على انها مقصورة على عدد من المتعصبين المعزولين عن السكان انما تستمد قوتها من مشاعر وطنيه وعدم ثقه واسعة بنيات الولايات المتحدة واستنكار اعمالها.
- عدم القدرة على كسب ثقة المواطن العراقي الذي لم يحصد من الاحتلال سوى الدمار ونزيف الدماء وعدم مساعدتها في انضاج مشروع وطني عراقي للتحول الديمقراطي.
- الامتناع عن تحديد موعد الانسحاب والإصرار على تطبيق الاوامر والقرارات التي صدرت من قبل سلطة التحالف المؤقتة بقيادة السفير بريمر وفي مقدمتها قانون الانتخابات وقانون ادارة الدولة المؤقت .
- عدم التعامل مع الحكومة العراقية التي اعلنوا انها تتمتع بالسيادة كشريك.
- عدم احترام حقوق الانسان .
- غياب الشفافية الماليه وعدم اتخاذ خطوات لمحاربة الفساد الاداري .
- وجود مواقع مشتركه للسفارة الامريكية مع الحكومة العراقية .
- التاكيد الدائم على ان العراق سيصبح نموذجا للديمقراطية في المنطقة مما يعني تطبيق مشروع امريكي للتحول الى الديمقراطية فضلا عن التاكيد المستمر على ان العراق هو الجبهة الجديدة لمكافحة الارهاب.
- عدم حل مشكلة الميلشيات المتعددة.
- الغموض فيما يتعلق بالاهداف الامريكيه المعلنة اذ ان التطبيقات تسير على العكس تماما عن ما هو معلن .
- التدخل في توقيتات الانتخابات.

وبسبب ما تقدم ينبغي على الولايات المتحدة ان تصحح من استراتيجيتها اذا ما ارادت ان تنشئ علاقه تعاون تتجاوز اثار ما خلفته من دمار ونقترح لذلك ما ياتي[١٣]:

- مراجعة الاتفاقات التي تم الوصل اليها بين الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة الانتقالية والقرارات ذات الاثر الممتد التي اتخذتها سلطه التحالف المؤقتة.
- اجراء مناقشه علنية للوضع القانوني لترتيبات التواجد العسكري والتفاوض على معايير للانسحاب التدريجي وجدوله الزمني .
- تشكيل لجنه مستقلة ذات مصداقية للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان والعنف ضد المدنيين منذ بدء الحرب وتعويض الضحايا عن الاضرار.
- عدم التدخل في اجراءات التحول نحو الديمقراطية.
- الكشف عن المغيبين والمختفين قسريا .
- اطلاق سراح المحتجزين في سجون قوات الاحتلال.

---

(١٣) قارن مع نفس المصدرص٢٤-٥١ وأنتوني كوردسمان-مصدر سبق ذكره ص٣٤-٤٢

- الكشف عن مصير الاموال العراقية التي يستحقها العراق بفعل تصدير النفط.
- الكشف عن مصير الممتلكات العراقية في قصور النظام السابق وأعادتها الى العراقيين
- التوقف عن املاء المواقف على الحكومة العراقية واحترام ارادة وسيادة العراق.
- اعادة تنظيم جهود المعونة والتعويضات وباسرع وقت ممكن.
- تعويض الالاف من المحتجزين الذين اطلق سراحهم والأعتذار لهم عن الأذى الذي لحق بهم
- دعم منظمات المجتمع المدني وحث المنظمات الأمريكية غير الحكومية على التعامل معها بأحترام ورفع مستوى قياداتها علميا وعمليا وتبادل الخبرة استنادا الى المواثيق والأعراف الدولية ذات العلاقة بفعاليات ونشاطات حقوق الأنسان بشكل خاص.